

صون السيادة في العقيدة الوطنية الجزائرية Preservation of sovereignty in Algerian national faith

1- هجري كريم(*) - طالب دكتوراه
جامعة علي لونيسي بليدة 2 - الجزائر
مخبر الحوكمة و التنمية المستدامة
Ek.hadjersi@univ-blida2.dz

2- بلهول نسيم – أستاذ التعليم العالي
جامعة علي لونيسي بليدة 2 - الجزائر
nassaiki@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2022/01/25	تاريخ القبول: 2021/07/12	تاريخ الارسال: 2020/09/30
-------------------------	--------------------------	---------------------------

ملخص:

تشغل السيادة الوطنية اهتماما كبيرا وحيزا ملحوظا في شكلها ومضمونها لعلاقتها القوية بالتطور الذي يشهده عالمنا المعاصر، فظهورها وتبلورها في ظل تقلص السلطة التيقراطية المطلقة لبااوات الكنيسة طوال القرون الوسطى الأوروبية كان وثيقا بارتباط ونشأة الدولة الوطنية في شكلها الحديث ومميزاً لها عن غيرها من الكيانات الأخرى، هذا مما جعل المفهوم المثير للجدل لما يحمله من معان مختلفة تباينت بين الكلاسيكية المطلقة و المعاصرة النسبية يتبوا منزلة لا يستهان به في ذاكرة النخب السياسية و فقهاء القانون الدولي و الدستوري على حد سواء . وانطلاقا من استعمالها-السيادة-كرمز للحرية والكرامة والاستقلال و باعتبارها إحدى المرتكزات الهامة المستهدفة لآليات الحفاظ على وحدة الوطن ووحدة أراضيه، فقد سعت الجزائر غداة استقلالها وحتى مع بوادر التعديل الدستوري المزمع في 1 نوفمبر 2020، لانتهاج واعتماد عقيدة وطنية شاملة كفيلة بصونها مبنية على استراتيجيات حماية تسير التحولات الإقليمية والدولية الحاصلة التي فرضت قيودا في قرارات الدول وسياستها. وعليه وعبر ما تقدم، فإننا نصبوا من خلال هذه الورقة البحثية للغوص في عمق الاستراتيجيات والآليات التي تستند عليها العقيدة الوطنية الجزائرية ومدى نجاعتها في الحفاظ على السيادة الوطنية من أي شكل من أشكال التدخل الخارجي واستشراف تطوراتها، متوسمين بتقديم بعض الإضافات المتواضعة في الموضوع.

الكلمات المفتاحية: السيادة الوطنية؛ العقيدة الوطنية الجزائرية؛ التدخل الخارجي

*المؤلف المرسل : كريم هجري

Abstract:

National sovereignty has a great interest and a remarkable space in its form and content in its strong relationship to the development of our modern world. The controversial concept has different meanings, which varied between the rational and comparative classics of modernity and modernity. It is not used in the memory of the political and constitutional elites alike. In the wake of its use - sovereignty - as a symbol of freedom, dignity and independence and as one of the important corners of the mechanisms for preserving the unity and territorial integrity of the country, Algeria sought after its independence and even with the signs of the constitutional amendment scheduled for November 1, 2020. The creation and adoption of a comprehensive national doctrine can be based on the strategies for protecting the conduct of the regional and international changes that have restricted the decisions and policies of the States. The first is the establishment of the National order of Algeria, which is based on the national faith and its success in preserving national sovereignty from any form of external interference and in supervising its development. And to the Mediterranean to offer some modes additions to the topic.

Keywords: National Sovereignty; Algerian Doctrine ; Foreign Intervention.

مقدمة:

إن المتتبع لكرولوجيا تاريخ الجزائر الحديث، يرى بالنظر لأهمية مجالها الجيوستراتيجي أنها كانت محل أطماع استعمارية من قبل فواعل إقليمية ودولية اتخذت من الامبريالية بمفهومها التقليدي والحديث نهجا لبسط نفوذها وعنجهية مرامها. فقد تعرضت السواحل الجزائرية منذ سنة 1505م إلى غاية سنة 1830م لأكثر من 100 حملة عسكرية و لتكون بعدها في أجندة المستدمر الفرنسي الذي سعى بكل الأساليب لاحتلالها لينال هذا المراد لمدة جاوزت القرن و نيف ، و بعد مقاومة جزائرية مستميتة بخوض حرب تحرير ضروس كلفت الغالي و النفيس بفضل التضحيات الجسام لشهداء

ومجاهدي ملحمة نوفمبر 1954 ضد الاستعمار الغاشم توجت باستعادة و استرجاع السيادة المسلوبة و تكريس معانيها بامتياز في 19 مارس 1962 (عيد النصر ، أو وقف إطلاق النار) ، ليساهم هذا التاريخ بكل قوة في وضع اللبنة الأولى لوقف إطلاق النار وترسيخ قرارات اتفاقيات ايفيان، خاصة فيما تعلق بالحفاظ على الوحدة الوطنية للشعب والدفاع عن سيادته كاملة غير منقوصة ، مشكلة بذلك المنعرج الحاسم لثورة التحرير المجيدة الذي عبّد الطريق لعيد الاستقلال الفعلي 05 جويلية 1962. كما يعد هذا الحدث التاريخي الهام في تاريخ الجزائر الثوري شهادة ميلاد بلد يتطلع للحرية والتحرر من استعمار ووحشي.

وتثميننا لهذا المكسب، لجأت الدولة الجزائرية غداة الاستقلال إلى اعتماد عقيدة وطنية شاملة كانت بمثابة البوصلة التي تضمن بناء بأسس متينة يحافظ على بقاء واستمرارية الدولة في ظل التحولات ومعطيات البيئتين الداخلية والخارجية بما فيها الإقليمية والدولية الحاصلة تضمن صون هذا المكسب تجنباً لأي شكل آخر من أشكال التدخل الخارجي مستقبلاً.

وعلى ضوء هذا نطرح الإشكالية الآتية:

كيف تعمل العقيدة الوطنية الجزائرية على صون السيادة وتعزيزها ؟

للإجابة على هذه الإشكالية اقترحنا الفرضيات الآتية:

*- أسست الخبرة الثورية لمجاهمة المستعمر إلى اعتماد ركائز عقيدة وطنية متينة منتجة استراتيجيات فعالة لصون السيادة الوطنية من أي شكل من أشكال التدخل الخارجي بعد الاستقلال.

*- يتوقف نمط صون سيادة الدولة ومضمون استراتيجياتها على تصورات صناع سياستها وإدراكاتهم لأدوارها ووظائفها و نمط العلاقة القائمة بين المؤسسة العسكرية والمؤسسة المدنية

*- استراتيجيات العقيدة الوطنية الجزائرية التي تباينت بين اللينة والصلبة أثبتت إلى حد ما نجاحها في صون السيادة الوطنية.

و بناء على هذا فإننا نهدف من وراء هذه الدراسة إلى تحقيق قيمة نظرية و أخرى علمية تسعى لـ :

- البحث عن مدى نجاعة العقيدة الوطنية بمختلف استراتيجياتها في الحفاظ على السيادة الوطنية من أي تدخل خارجي منذ الاستقلال صونا للمصلحة الوطنية والوحدة الترابية.

معتمدين في ذلك المنهج التاريخي، منهج تحليل المضمون، المنهج المقارن، الاقتراب النسقي أو الوظيفي أو السياق، والمداخل المتبناة من مختلف المدارس بما فيها الواقعية أو الليبرالية أو الماركسية.

لذلك فقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور:

- المحور الأول : التأسيس المفاهيمي للسيادة الوطنية .
- المحور الثاني: أصول وركائز العقيدة الوطنية الجزائرية.
- المحور الثالث: استراتيجيات صون وتعزيز السيادة الوطنية.
- خاتمة واستنتاجات.

أولا : تطور مفهوم السيادة الوطنية

تعد السيادة الوطنية من المحددات المركزية للدولة الوطنية وركن ركين يقوم عليه بنيان وصرح القانون الدولي والعلاقات الدولية المعاصرة، وقد برزت فكرة السيادة بمستوياتها المتعددة منذ ظهور المجتمعات البشرية الأولى، إلا أنها عرفت عدة تطورات عبر مختلف العصور بتطور المتغيرات الحاصلة، جعلت مفهومها محل اهتمام وبحث لباحثي السياسة وفقهاء القانون الدولي.

1-1 : التطور التاريخي لمفهوم السيادة :

رغم أن المفهوم يعد من المفاهيم الحديثة نسبيا والتي ظهرت في فرنسا وسط ظروف تاريخية ساهمت في تواجده، إلا إن امتداد جذوره التاريخية يعود للحضارة اليونانية القديمة، لكون الإغريق كانوا من أسبق المجتمعات التي سعت إلى إقامة مجتمع سياسي ضمن نظام واضح المعالم يتميز بالثبات¹. فقد حظي مفهوم السيادة لدى فلاسفتهم باهتمام كبير (كأرسطو) والذي أشار إليها في كتابه (السياسة) على أن: " السيادة هي السلطة العليا للدولة"، فهو تعريف فيه إحياء بالطاعة المطلقة لقوانين الدولة على اعتبار أنها صاحبة السيادة العليا ولا تعلوها أي سيادة أخرى². ومنهم من اتجه للميل نحو لصق السيادة بالطبقة الحاكمة (كأفلاطون) وعدد من تلامذته³.

أما في الإسلام فقدت كانت السيادة بمفهومها الحقيقي تقوم وفق أسس وضوابط حددها القرآن والسنة مع وضع الإرادة العامة لأفراد الشعب موضع الاعتبار عند اختيار الحكام أو عزلهم كما أن ذلك كان هو المعيار على وجود السيادة من عدمه، كما أنها لم تكن دولة مدنية كالإغريق أو قومية كالتي ظهرت في أوروبا محددة جغرافيا بل كانت قانونية ديمقراطية وفق أسس حددها لها القرآن⁴. فنجد أن أساس السيادة فيه لله عز وجل وفي هذا برزت عدة اتجاهات، حيث يرى أصحاب الاتجاه الأول بأن مصدر السيادة للشرع وحده أو "الحاكمية لله⁵، أما الاتجاه الثاني، يرى أن السيادة للشعب لا للخليفة، وذلك لأنه هو الوكيل عنها في الأمور الدين وفي إدارة شؤونها حسب شريعة الله ورسوله، وهو يستمد سلطانه منها، وهذا عن طريق مبايعته، و لها حق في مراقبته ومحاسبته وعزله، وهذا ما قاله جمهور الفقهاء والعلماء السياسة من المسلمين القدامى والمحدثين⁶، في حين نجد أن الاتجاه الثالث يرى في السيادة أنها مزدوجة فالشريعة والأمة يمثلان مصدر السيادة في الدولة الإسلامية⁷.

ليتطور المفهوم بعدها انطلاقا من حيثيات الصراع بين الملكية الفرنسية في العصور الوسطى لتحقيق استقلالها الخارجي في مواجهة الإمبراطور والبابا، ولتحقيق تفوقها الداخلي على أمراء الإقطاع. فقد بدأت الإسهامات نحو صقل مفهوم واضح للسيادة، وقد ساند ذلك فكر سياسي واسع كان من أبرز رجاله "مكيافيلي" في إيطاليا الذي نادى عام 1513م في كتابه "الأمير" بنظريته في أهمية السيادة بالقوة للأمير حتى يستطيع أن يسيطر على الدولة ويحافظ على وحدتها، وفي فرنسا، كان جيهان بودان عام 1576م الذي دافع عن سيادة الدولة، حيث جعلها "تسمو على القانون" بل جعل الديمقراطية أسوأ نظم الحكم والنظام الملكي المطلق أكثر صلاحا⁸!! وقد كان الفيلسوف جان بودان (1530- 1596) (Jean Bodin) أول من تناول هذا المفهوم في كتابه الموسوم ب(الكتب الستة للجمهورية). وقد ربط بودان السيادة بالسلطة المطلقة للملك، ف"السيادة ما هي إلا تمثيل لإرادة السيد الذي يمثل القانون"⁹. وتأسيساً على ذلك وبالنظر إلى طبيعة الظروف السياسية والاجتماعية التي كانت سائدة في عصره خصوصا تلك المتعلقة منازعة النبلاء الإقطاعيون للملك في سلطته، فقد رأى بودان في نظام الحكم الفردي أفضل النظم "لأنه يتوافق مع الطبيعة" بحسب زعمه.

وبالنظر إلى التحولات الحاصلة في المنتظم الدولي، فقد تطرقت نظرياته الحديثة لتتناول مفهوم السيادة بوجهة مختلفة ويعطي المنظور الماركسي لمفهوم السيادة

مضموناً طبقياً، إذ "يعدّها أداة نضال ضد الامبريالية ووسيلة دفاع أمام توسعها. وبالتالي أصبحت السيادة سلاح الدول الضعيفة في مواجهة الدول القوية."¹⁰ أما المنظور الواقعي فقد أكد على ضرورة بقاء السيادة المطلقة بيد الدولة انطلاقاً من افتراض أن الدول كوحدات متجانسة مستقلة هي الفاعل الأساس في العلاقات الدولية، وبالرغم من اعتراف الواقعيين بحدوث تطورات مهمة وظهور فاعلين جدد إلا أنهم يتمسكون بأن الدول القومية هي الفاعل الأساس المؤثر في السياسات الدولية، والدولة القومية تعني لديهم وحدة ذات كيان مستقل من ناحية ومتجانسة من ناحية أخرى. أي إنه لا يمكن النفاذ إليها بتأثيرات خارجية، كما أنها لا تتعرض لضغوط داخلية، ومن ثم فإن العلاقات السياسية وغير السياسية الدولية تحدد بالرجوع إلى الحدود القومية، ولذلك فإن تحليلهم يستند على افتراض الفصل بين السياسة الداخلية والخارجية، ومن ثم فإن الحكومات أو صانعي القرار أو المسؤول الحكومي على أعلى المستويات الدبلوماسية والعسكرية، هم الفاعلون الأساسيون وليس أي مجموعات داخلية أخرى أو أي فاعل دولي آخر من غير الدول¹¹.

و في سياق تراجع مفهوم السيادة في ظل متغيرات الليبرالية و النيوليبرالية وتجليات العولمة و ما أعقبها من ظهور الكارتلات الاقتصادية ، الأنترنت و الشركات المتعددة الجنسية ، المنظمات غير الحكومية، فقد ذكر صامويل فيلبس هنتنجتون Samuel Phillips Huntington في أطروحته حول صدام الحضارات بأن اللاعبين السياسيين المركزيين في القرن الحادي والعشرين ستكون الحضارات وليس الدول القومية التي تشهد تراجعاً في سيادتها وأصبحت تقاس فعلياً بما تمتلك من وزن وقوة في المجتمع الدولي ، ناهيك عن أن التدخل في الشؤون الداخلية للدول لم يعد أمراً غير مشروع كما كان في الماضي بل أصبح جائزاً ومبرراً بحقائق راهنة، ومن أبرز نواحي التدخلات الدولية التي أصابت الشأن الداخلي للدولة هو علاقة الدولة مع رعاياها تحديداً في مجال حقوق الإنسان والحريات العامة بالإضافة إلى السياسات المالية والاقتصادية في الدولة¹².

2-1: السيادة كإطار ضد التدخل

وقبل الإسهاب في الرؤية التي تقرباً صون السيادة هو الإطار الواقعي ضد التدخل الخارجي، كان لزاماً علينا التعرّيج إلى ضبط واضح لمفهوم السيادة.

أ- مفهومها:

لغة¹³:

كلمة السيادة في اللغة العربية جاءت من الفعل ساد بمعنى:

- ساد : يسود سيادة وسدودا أي شرف ومجد.

- ساد قومه: صار سيدهم، والسود مصدر السيادة، أو السؤدد وتعني كرم المنصب والمكانة الرفيعة.

- السيادة أيضا تعني لقب شرفي: أي صاحب سيادة وسمو¹⁴.

وهي في اللغة العربية عامة تعني رفعة القدر والمكانة وشرف المنزلة وتدل على ان فلان سيد قومه وكبيرهم، فهو مفهوم يدل على الغلبة والقوة والمنزلة¹⁵. اصطلاحاً:

إن مصطلح السيادة من أكثر المفاهيم إثارة للجدل لما يحمله من معانٍ مختلفة، وانطلاقاً من استعماله كرمز للحرية والكرامة والاستقلال جاء المفهوم معبراً عن إحدى وجهي الدولة، ولأنها -الدولة- تمتلك دائماً وجهان، أحدهما متخفياً عن الأنظار يتجسد في رغبتها الشديدة لاستعمال القوة لفرض سيطرتها، والآخر يمثل جانبها اللين وقدرتها على تطويع عناصر القوة لإقناع مواطنيها بشرعيتها وطبيعتها التي يفرضها القانون كان هذا الوجه الأكثر ارتباطاً بفكرة السيادة¹⁶، هاته الأخيرة تعبر عن مصطلح سياسي قانوني Sovereignty مشتقة من الكلمة اللاتينية Supraners ومعناها "الأعلى"، والواقع أن السيادة المطلقة معناها حق القيادة بلا حدود، هي فكرة رومانية الأصل تستمد جوهرها من المفهوم الروماني للقيادة المطلقة La summa Potestas – L'imperium وهي صيغة يمكن ترجمتها بالسلطة العليا في المجتمع¹⁷.

وقد عرفت الموسوعة السياسية على أنها "السلطة العليا التي لا تعلوها سلطة، وميزة الدولة الأساسية الملازمة لها والتي تتميز بها عن كل ما عداها من تنظيمات داخل المجتمع السياسي المنظم، ومركز إصدار القوانين والتشريعات والجهة الوحيدة المخولة بحفظ النظام والأمن وبالتالي المحتكرة الشرعية الوحيدة لوسائل القوة ولحق استخدامها لتطبيق القانون"¹⁸. كما تعد كذلك "... وضع قانوني ينسب للدولة عند توافرها على مقومات مادية من مجموع أفراد وإقليم وهيئة منظمة وحاكمة، وهي تمثل ما للدولة من سلطان تواجه به الأفراد داخل إقليمها وتواجه به الدول الأخرى في الخارج، ومن مقتضيات هذا السلطان أن يكون مرجع تصرفات الدولة في مختلف شؤونها، إرادتها وحدها"¹⁹.

و من بين التعريفات العربية التي كان لها الإسهام الحاضر بقوة لدى تعريفات هذا

المفهوم ، فنذكر منهم تعريف العلامة العربي (ابن خلدون) فيذكرها على أنها: "العصبية القاهرة والغالبة لكل العجالات الأخرى"، ليستكمل الفكر العربي إنتاجه في هذا السياق مضيفاً توضيح الدكتور (محمد طلعت الغنيمي) في كتابه بعنوان (الأحكام العامة في قانون الأمم) فيذكر أن السيادة هي أحد معطيات القانون الدولي الأساسية، فهي مرتبطة به ارتباطاً وثيقاً، لذلك فهي تمس موضوعات القانون الدولي كافة ويضيف أن السيادة لدى العرب بدأت ذات صبغة دينية باسم الخلافة ثم اتجهت زمنياً في عهد بني أمية لتعاود في العهد العباسي في صورة الحق الإلهي وفي هذا العصر لدى الدول الإسلامية هي نفسها التي يتناولها القانون الدولي العام.

وعليه فالتعريفات السابقة متقاربة، ولعل أشملها لمفهوم السيادة بوصفها بأنها: سلطة عليا ومطلقة وإفرادها بالإلزام وشمولها بالحكم لكل الأمور والعلاقات سواء التي تجري داخل الدولة أو خارجها معبرة عن المميز الرئيسي للسلطة السياسية للدولة، ولأهمية هذا المميز؛ نجد أنه انتقل من كونه صفة إلى اسم فبدلاً من القول السلطة السياسية ذات السيادة أصبحنا نتحدث عن سيادة الدولة؛ ليُقصد بها استقلالية الدولة وعدم خضوعها لأي سلطة أخرى .

وقد تباينت المفاهيم في الإطار النظري لتصب في التوجهات النظرية الآتية:

- النظرية الثيوقراطية: تعد هذه النظرية من أقدم النظريات التي ظهرت في الفكر البشري لتفسر نشأة الدولة، حيث ترجع أصل نشأة الدولة إلى الله، إذ هو مصدر السلطة وصاحب السيادة، بحيث تكون إرادة الحاكم فوق الجميع، وكانت هذه النظرية سندا للحكم المطلق خلال نصر النهضة، فالحاكم حسب هذه النظرية، ما هو إلا وسيلة لتنفيذ الإرادة والمشئنة الإلهية، وإن اتفقت النظريات الثيوقراطية على أن صاحب السيادة ومصدرها هو الله²⁰، إلا إنهم اختلفوا حول تفسير تدخل الإله، ففئة فسرتها نظرياً بالطبيعة الإلهية للحاكم والأخرى متعلقة بنظرية الحق الإلهي المباشر أو غير المباشر.

- النظرية الديمقراطية: إن أول ظهور لمبادئ هذه النظرية في اليونان ورومانيا، بحيث تقر هذه النظرية أن السيادة في الدولة إلى الأمة أو الشعب، باعتبارها مصدرها وصاحبها، ورغم اتفاقهما على إسناد السلطة لمصدر واحد، إلا أنهما اختلفا في مضمون كل منهما عن الآخر، وما يترتب على ذلك نتائج مختلفة²¹. وفي هذا الإطار برز اتجاهان أحدهما ينادي بأن السيادة ملك للأمة والأخرى ينسبها للشعب كبديل.

ب- السيادة الفعلية كإطار ضد التدخل الخارجي:

إذا كان المفهوم القانوني للسيادة يعبر عن مجموعة الأعراف و القوانين الدولية، فإن المفهوم السياسي وفق ما يسميه " روبرت جاكسون Robert Jackson " بالسيادة الفعلية التي تعبر عن القدرة الفعلية للدولة على بسط نفوذها و إحكام سيطرتها على حدودها الإقليمية و رفض الامتثال إلى أي قوة أجنبية عبر الصمود أمام كل أشكال الضغوطات و التدخلات الخارجية، و من ثم القدرة الفعلية على تأكيد الذات في المجال الدولي بشكل حر و سيد²² . و بما أن التدخل الذي لم يضبط تعريفه و عرف تطورا تبعا للتطورات التاريخية ، فإنه حسب "جوزيف ناي Joseph Nay" التدخل الدولي بمعناه الواسع، بأنه تلك الممارسات الخارجية التي تؤثر في الشؤون الداخلية لدولة أخرى ذات سيادة، أما التدخل بمعناه الضيق؛ فهو التدخل بالقوة العسكرية في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، واستناداً إلى ذلك يتدرج مفهوم التدخل من حيث أشكال ممارسة النفوذ، من أقل صور القهر إلى أعلاها²³ ، فإنه من خلال هذا التصور لشكل التدخل يتضح أن المفهوم السياسي للسيادة يخضع لموازن القوى الدولية و إلى القدرة الفعلية للدولة بما يتوافق و مفهوم القوة في العلاقات الدولية على التأثير في المسرح الدولي ، و يتحدد ذلك بمقدار ما تمتلكه الدولة من قوة متعلقة أساسا بمؤشرات يمكن قياسها خاصة بالمساحة الجغرافية، عدد السكان من جهة ، أو بالقدرات العسكرية " Hard Power " أو الاقتصادية، الثقافية ، الدبلوماسية و الحضارية ما يطلق عليها جوزيف ناي Joseph Nye بالقوة الناعمة " Soft Power " ²⁴ من جهة أخرى.

و تجدر الإشارة إلى أن دول العالم الثالث بالخصوص تتمتع بالسيادة القانونية ولكنها تفتقر للسيادة السياسية بمعناها العميق الفعلية، ذلك أن موازين القوى الدولية ليست في صالحها، بل و جعلتها محل ضغوطات و تدخل خارجي الذي اعتبره فقهاء القانون الدولي والعلاقات الدولية سلوكا غير مشروع. و قد كان لظهور المنظمات الدولية الأثر البارز في تحديد مفهومه كمقوض للسيادة الفعلية بوصفه لا يستند إلى أي مسوغ قانوني، ويشكل تعدياً على حق الدولة في الحرية والاستقلال ، ويكون الغرض منه غالباً رغبة دولة قوية ذات أطماع في إملاء سياسة معينة أو طلب أمر معين من دولة أضعف منها، بحجة الدفاع عن حقوقها أو حماية رعاياها أو صيانة ديونها أو رفع الاضطهاد عن الأقليات أو مناصرة الحكومة الشرعية في معركتها ضد الثوار، أو منع تدخل دول أخرى في شؤون هذه الدولة²⁵ ، وقد ورد كذلك في المادة 7/2 من ميثاق الأمم المتحدة على أنه : " ليس في هذا الميثاق

ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق ، على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع

26

ثانيا : العقيدة الوطنية الجزائرية

بعد استقلال الجزائر واستعادة سيادتها المسلوبة وسعيها منها لاحتواء التهديدات الواردة من أي شكل من أشكال التدخل الخارجي حفظا لهذا المكسب، فقد تم اعتماد عقيدة وطنية شاملة ذات أسس وركائز متينة تكفل حماية هذا المكسب.

1-2 : مفهوم العقيدة الوطنية :

العقيدة في اللغة: من العقد؛ وهو الربط، والإبرام، والإحكام، والتوثق، والشد بقوة، والتماسك، والمرابطة، والإثبات؛ ومنه اليقين والجزم. والعقد نقيض الحل، ويقال: عقده يعقده عقداً، ومنه عقدة اليمين والنكاح، قال الله تبارك وتعالى: "لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَدْتُمُ الْأَيْمَانَ". [المائدة: 89] والعقيدة: الحكم الذي لا يقبل الشك فيه لدى معتقده، والعقيدة في الدين ما يقصد به الاعتقاد دون العمل؛ كعقيدة وجود الله وبعث الرسل. والجمع: عقائد وخالصة ما عقد الإنسان عليه قلبه جازماً به؛ فهو عقيدة، سواء كان حقاً، أم باطلاً²⁷.

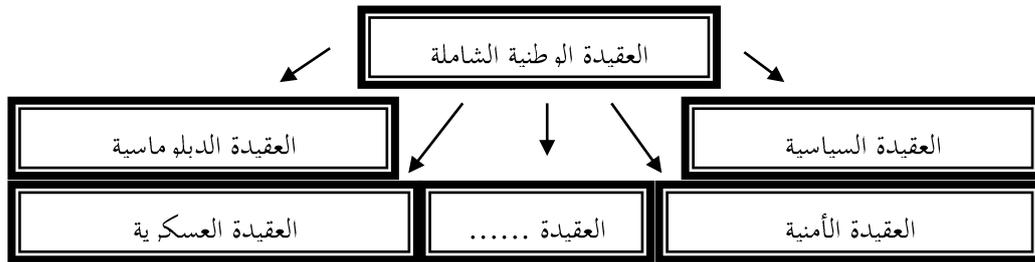
وكلمة عقيدة (doctrine) من الكلمة اللاتينية (doctrina) وتعني تعاليم النظرية العلمية والفلسفة المتعلقة بفن الحرب والجوانب المرتبطة بها. وقد عرفت كذلك على أنها: " بيان عن السياسة الحكومية الأساسية، لا سيما في العلاقات الدولية"²⁸ فهي توفر الإطار النظري المتناسق وتمد الخبراء و الفاعلين بمجموعة من الأفكار التي تتمحور في مجملها لدعم الأهداف والمصالح الوطنية.

أما "العقيدة الوطنية" فهي كلمة مركبة أو قل مفهوم مركب ، من العقيدة : التي هي الفكر أو محتوى التفكير ودائماً ترتبط العقيدة بمعنى الإيمان لترسخ في الذهن ذلك المعنى المتداول للعقيدة وعلمها و محتواه ، وأما الوطنية : فتعني حب الوطن والتضحية من أجله بالنفس والمال ، وحين ترتبط العقيدة بالوطنية يكون الارتباط شاملاً ومتعدد الأبعاد ، وطبعاً لا يصح التفكيك بين حب الوطن والإيمان به ، لأن الحب في الغالب ينبع

من اعتقاد ممزوج بعاطفة وعشق ولهذا كان الدمج بينهما أي بين العقيدة والوطن هو دمج اقتضاء وضرورة ، يقول ينس شاتيل : إنه من خلال الاعتقاد بالقيم الوطنية يمكننا تحويل المفهوم العلمي للفكر الإنساني إلى أداة للفكر الوطني ويكون هو عاكس له²⁹ ، ومن الأساسيات التي تبنى عليها العقيدة الوطنية على مختلف مستوياتها هي دروس الماضي وخلاصة التجارب. ويعتبر التاريخ سندا فعلا لبنائها وتطويرها، لأنه حصيلة خبرة وتجارب فرضت نفسها. ولذلك نجدها تتأثر بالذاكرة والتاريخ وترتبط بالمبادئ التي تلتزم بها الدولة أو الأمة. مثل ما يعتقد المؤمن ويلتزم بعقيدته الدينية، فكذلك الوطن له عقيدة يحملها أبناؤها ويؤمن بأصولها كل فرد من المنتمين إليه، ولا يكون أحد صادقا في انتسابه إلى وطنه إلا إذا كان مؤمنا بعقيدته الوطنية ومخلصا في التثبث بأصولها. وعلى العموم تهدف العقيدة الوطنية إلى تحقيق أهداف شاملة توازي كفة استخدامها الشامل للموارد المتاحة لصون سيادة الدولة، فمن غير المنطقي أن تسخر كل موارد الدولة لتحقيق هدف سياسي وتذر باقي الأهداف (الاقتصادية، العسكرية، الثقافية) معلقة دون تحقيق.

وعليه يمكن القول أن العقيدة الشاملة للدولة تمثل مجموعة التعاليم والقيم السامية والمبادئ الثابتة التي تتأسس وتبنى عليها سيادة الدول، وهي نابعة من حضارة الشعب وراسخة في عقله وضميره الجمعي، لها انعكاسات على كل قطاعات الدولة والنشاطات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية والعلمية. هذه العقيدة تحددتها المجتمعات عبر نخبها المتلاحقة حسب الظروف والأحداث بصفة تراكمية.

مخطط تمثيلي للعقيدة الوطنية الشاملة



المصدر: إعداد الباحث

2-2: أصول العقيدة الوطنية الجزائرية:

وأما عن عمق العقيدة الوطنية الجزائرية بالنظر إلى كرونولوجيا تطورها فقد تأثرت خلال السنوات التي أعقبت الاستقلال بمشاكل سيادية حددت الوحدة الترابية للحدود الموروثة عن الاستعمار، ولقد ساهمت عوامل متعددة في صقلها أبرزها العامل التاريخي إذ تشكل ثورة التحرير عاملاً أساسياً في بلورة هذه العقيدة ولعل أبرز ما يثبت ذلك توجه الجزائر غداة الاستقلال إلى قيادة قاطرة حركات التحرر في إفريقيا و عبر العالم الثالث. هذا ناهيك عن المعطى الجغرافي بحكم الموقع الجيوستراتيجي للجزائر في شمال إفريقيا بين جبتي المتوسط و الصحراء الكبرى و نقطة تقاطع استراتيجي جعل سيادتها على المحك مع ضعف اقتصادها محل أطماع ، و هو ثاني أبرز معطى بعد التاريخي الذي صقل العقيدة الوطنية الجزائرية لتتأقلم و تجابهه هذه التحديات ، ناهيك عن معطى ثالث متعلق بكاريزما صناع القرار ورأسي السياسات العامة المبلورة في أسس القوانين ألا وهي الدساتير المتعاقبة التعديل على الجزائر لسنوات (1963-1976-1989-1996-2008-2016) وصولاً إلى مسودة التعديل الدستوري الأخير و المزمع في الفاتح من شهر نوفمبر 2020 .

وتقوم عقيدة الجزائر من خلال قراءة مجملة لجل الدساتير التي تعاقبت على: أ- من الجانب السياسي ، الدبلوماسي ، العسكري والأمني: تقوم على جملة من المبادئ تحولت مع مرور الزمن إلى ثوابت: الشرعية الدولية (كل تحرك يجب أن يكون بإذن الأمم المتحدة)، والانخراط في كل الآليات الدولية لضبط التسليح، والسيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ورفض التدخل الأجنبي، وعدم تدخل الجيش الجزائري خارج حدود البلاد (باستثناء المشاركة في حربي 1967 و 1973 ضد إسرائيل، استثناء توجه جديد في هذه المسألة) ضف إلى ذلك تفضيل التسوية السلمية، ومساندة حركات التحرر، وعدم اللجوء إلى القوة، والتسوية السلمية للنزاعات، وأمن غير منقوص لكل الدول، ونظام أمني خاص بكل دولة، واستقلال أمني بعيداً عن أية مظلة خارجية أو وجود أجنبي على أراضيها.³⁰

و بالرجوع إلى نقطة عدم تدخل الجيش خارج الحدود ، ، فقد تضمنت مسودة التعديل رفع الحظر عن مشاركة وحدات من الجيش في مهمات عسكرية خارج البلاد سواء للمشاركة في عمليات حفظ السلام الأمامية أو عمليات قتالية لإحلال السلام في دول الجوار،، وذلك لأول مرة منذ الاستقلال وهذا ما أكدته عضولجنة إعداد المسودة السيد خلفان مردفا أن "اللجنة أرادت من خلال المادة 31 من هذه المسودة أن تمنح قاعدة

قانونية لتدخل قواتنا المسلحة خارج حدود التراب الوطني، وذلك في إطار عمليات حفظ واستتباب السلم تحت لواء منظمة الأمم المتحدة³¹. "ما يفسر على أنه خيار مستجد أملت الظروف الإقليمية والدولية بإعادة الاعتبار للخيار العسكري.

ب- من الجانب الاقتصادي، الثقافي والاجتماعي: مر الاقتصاد الجزائري بعدة مراحل منذ الاستقلال، حيث اتبعت الجزائر بعد استقلالها على سياسة اقتصادية اشتراكية، إذ هيمنت الدولة على كل المجالات الاقتصادية باستعمالها المؤسسات العمومية كأداة لتنفيذ سياستها. وكون المجتمع الجزائري مجتمعا زراعيًا، قامت الدولة الجزائرية في تلك الفترة بإنشاء مزارع ضخمة بعد تأميمها. وللقيام بذلك، اعتمدت الدولة الجزائرية على إيرادات ناجمة من قطاع المحروقات، اجتمعت السلطات الجزائرية لضمان استقرار الجبهة الداخلية على تحسين مستوى معيشة أفرادها، وتحقيق مكانة معتبرة للدولة الجزائرية ضمن دول العالم. لتحقيق تلك الأهداف الأساسية اتبعت عدة سياسات لانعاش الاقتصاد ودعم الاستقرار الداخلي بدرجة أكبر. و لكن ما يشار إليه في هذا الشق، أن الجزائر بعد اعتمادها لايدولوجيتين واحدة اشتراكية غداة الاستقلال والأخرى رأسمالية بعد أحداث 1988 اعتمادها التام اقتصاديا اقتصاد "الريع" ما جعلها تصنف ضمن دول ما يسمى بـ "المتلازمة الهولندية" وهي "مرض اقتصادي" يصيب معظم البلدان المنتجة للنفط ظل لسنوات دون أن يكون الاقتصاد الوطني قوة ناعمة خلاقة للثروة، و حتى تكون عقيدته قوية على النظام أن يرسى دعائم ويعي بعض المفاهيم الأساسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد أراد أن يعيد انتاج تاريخ المجتمعات الأوروبية عن طريق اختصار الطريق و حرق المراحل³²، هذا من شأنه أن يزيد من تماسك الجبهة الداخلية ضد تهديدات الفقر والبطالة ويضمن العدالة الاجتماعية، بما يساهم بدرجة أكبر في حفظ السيادة الوطنية اقليميا و دوليا و يجعلها قوة اقليمية فعلية بأدواتها الصلبة واللينية .

ثالثا: استراتيجيات العقيدة الوطنية لصون السيادة الوطنية:

بغية البحث عن مخارج من أي تهديدات وصونا للمصالح والأهداف الوطنية، تبنت الجزائر من خلال عقيدتها الوطنية عدة استراتيجيات ترواحت بين الصلبة واللينية لتضع الدولة في حالة تأهب دائم ضد أي تهديد سمتها تباين المراحل لاختلاف الايديولوجية المنتهجة في كل مرحلة.

3-1. المرحلة الأولى من الاستقلال إلى غاية 1989م :

طغت على عقيدة الجزائري في هذه المرحلة تصورات تقليدية المعتمدة على الاستراتيجيات الصلبة المتوجهة نحو إدارة الصراعات وحروب بين جيوش نظامية، تهدف لمواجهة تهديدات دولية المصدر و التي كانت بوادرها قادمة بالأساس من الحدود الغربية، بسبب التوتر البنيوي مع المغرب ، حيث جندت كل الإمكانيات المتاحة بما فيها البشرية و اللوجستية للذود عن وحدته الترابية التي أقرتها منظمة الوحدة الإفريقية بشكل واضح و صريح على إبقاء وضعية الحدود بين الدول الإفريقية على ما كانت عليه أثناء الاستعمار³³. ما أجبرها على الدخول في حرب سميت بحرب الرمال العام 1963.

وهذا ما دفع صانعي القرار مهندسي العقيدة الوطنية الجزائرية لتبني إستراتيجية أولى اهتماماتها بناء قوة صلبة دفاعية عدة وعتاد وكان الحليف الاستراتيجي المساند في تلك المرحلة الاتحاد السوفياتي من خلال تقديم العدة والعتاد وتكوين القوات القتالية لها. كما بقيت متمسكة برفض المظلة الأجنبية، لصون مكسب السيادة من خلال:

- ضبط الوضعية الإستراتيجية لجيشها؛ إذ يحكم تطوير المنظومة الدفاعية الجزائرية عاملان أساسيان: تصميمها لدرء العدوان وليس للاعتداء على الغير أو للتدخل خارج الحدود مع استقلالية القرار الاستراتيجي أي عدم الاعتماد على تحالفات خارجية أو اتفاقات دفاعية لضمان أمنها القومي³⁴. ولعل أبرز الأدلة المبينة لخيار تمسكها برفض الأجنبي ، طلب الاتحاد السوفياتي من الجزائر، لاسيما في نهاية الستينات، منحه تسهيلات عسكرية بحرية، إلا أنها رفضت؛ حيث أكدت حينها أنها لم تقم بإجلاء القواعد العسكرية الأجنبية من أراضيها لاستقبال أخرى³⁵. فمنذ إجلاء القواعد الفرنسية (1967-1970) من رغان، كولومب-بشار (قاعدة جوية-أقصى غرب البلاد ليس بعيدًا عن الحدود مع المغرب)، والمرسى الكبير (قاعدة بحرية) بوهران (غرب البلاد)، وبوصفر (قاعدة جوية-غرب البلاد)، لم تستقبل الجزائر أية قوة أجنبية على أراضيها.

وما يمكن قوله كذلك عندما نتكلم عن العقيدة السياسية و الدبلوماسية التي كانت ميزة هذه المرحلة استنادها على الشرعية الثورية ودعم مد الحركات التحررية و عدم الانحياز إقليميا و دوليا و أضحت السمة البارزة لها خصوصا مع تناغم ايدولوجية الاشتراكية مع هذا الرافد و لا أدل على ذلك تبني المواثيق الوطنية لسنوات 1964، 1976 ، 1989 لخيار نبذ الاستعمار. دون أن ننسى الدور الدبلوماسي الفعال من خلال مساعي

الوساطة في أزمات دولية (أزمة الرهائن الأمريكيين 1979 ..) جعلها محل احترام دولي عزز أمنها وسيادتها.

ومن أبرز الميكانيزمات الاقتصادية والاجتماعية التي اتسمت بها هذه المرحلة الحفاظ على النسق الاجتماعي والتوجه نحو الخط الاجتماعي للدولة الذي يكفل العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة. وحتى تضمن سيادة قرارها قامت بتأميم ثرواتها وفك جزئي لارتباطات اتفاقيات ايفيان.

2.3 المرحلة الثانية ما بعد سنة 1989:

بدأت الجزائر في هذه المرحلة بصعوبات جمة بعد التغيرات الحاصلة إثر أحداث 5 أكتوبر 1988 مع تجليات العولمة ودخول الجزائر في حمام دم ودوامه العنف المسلح هددت سيادة الدولة مع فراغ في مؤسساتها الدستورية خصوصا مؤسسة الرئاسة بعد اغتيال الرئيس الراحل محمد بوضياف سنة 1992، هذه التحولات مست بشكل رئيس إيديولوجيتها المتبعة ما وضعها في سياقات أخرى غير التي كانت عليها كانت البداية دموية استدعت منها أن تستوعب تدريجياً التحول في طبيعة التهديدات وتراجع الصراعات بين الدول فيما تستفحل الصراعات الداخلية. ما أدى بها إلى مواصلة استراتيجياتها الصلبة من خلال تبني الفاعلين السياسيين، لعقيدة وطنية تتلاءم مع مجموعة من التحديات والقيود أبرزها تلك المتعلقة باحترام حقوق الإنسان، بحيث شكل هذا المدخل مخاوف الجزائر في ظل تنامي المديونية الخارجية لدى مؤسسات نقدية دولية باستغلال الوضع الإنساني الذي آلت إليه كذريعة للتدخل الخارجي ولكن سياسة الانغلاق التي مورست دوليا ضد الجزائر كانت لحد ما في صالحها ومنعت التدخل الخارجي من هذا الباب بالرغم من بعض الضغوط الاقتصادية.

بإقحام اللينة فيها بالنظر إلى حدة وجدية التهديدات، فمع انتشار الاضطرابات الأمنية في جوارها وتوسع رقعتها، وجدت نفسها في مواجهة تهديدات هجينة لم يسبق لها أن وضعت تصورات للتعامل معها. ومن ثم فالاحتكاك الميداني معها هو الذي قاد إلى مراجعة تصوراتها³⁶.

- مراجعة العقيدة الوطنية الجزائرية لمعطي زيادة التعاون الدولي والتدخل باسم مكافحة الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، والتي بالخبرة المكتسبة مكنتها من أن تصبح شريك دولي أمني هام في مكافحة هذه الظاهرة دون أن توظف ضدها لتقويض

سيادتها كيف لا وقد كانت أول المنادين بضرورة تجريم الفدية للعناصر الإرهابية واتخاذ كل السبل لدحض انتشار هذه الجماعات المسلحة على المستوى الدولي.

- تمكن العقيدة الوطنية الجزائرية من تجاوز مرحلة قاسمة سميت بالحراك العربي مطلع 2011، هذا المد الذي انتقل إلى دول الجوار وتحولها إلى بؤر توتر وساحات حرة للتدخل الخارجي، فقد رفع من مستوى الاستقطاب السياسي والاجتماعي في الساحة العربية، وأيضا رفع من حدة التعصب الديني والطائفي. اختلف الناس في تقييمهم للأمر والتطورات الداخلية، وارتفع منسوب التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لدول الحراك العربي، وتطورت عداوات شديدة بين مختلف بؤر الاستقطاب³⁷ من خلال دعم القدرة الشرائية ودعم تشغيل الشباب ... سياسات لشراء السلم اجتماعي.

- الوقوف بحزم ضد تهديدات الساحل الإفريقي التي شهدت تنامي الهجرة الغير شرعية والاتجار بالمخدرات والإرهاب الدولي، تهديدات متعددة وضعت الجزائر على المحك أوجب عليها انتهاج استراتيجيات لينة بتقديم دعم مالي بالخصوص لدول الجوار على غرار الصلبة التقليدية بتأمين الحدود وتنمية المناطق الحدودية.

- توافرها في هذه المرحلة على إمكاناتها الخاصة واستقلالية قرارها ما يجعلها أهم بلد في المنطقة التزامًا بالأمن الإقليمي من حيث المساهمة فيه سياسيًا وعسكريًا. ذلك أن عقيدة الجزائر وإستراتيجيتها إقليميا تستند أيضًا إلى مبدأ أساسي وهو ضرورة اضطلاع دول المنطقة بالأمن الإقليمي تجنبًا للتدخل الأجنبي وسعيًا للانعتاق الاستراتيجي بمواجهة القلاقل المتصاعدة في تخومها الجغرافية وصيانة الأمن الإقليمي عمومًا بمقاربة الأمن من خلال التعاون، والتي تعتبرها بديلًا للتدخل الذي يتخذه بعض الفاعلين أسلوبًا لإدارة وتسوية الأزمات. وتتمحور هذه الإستراتيجية المتكاملة حول خمسة محاور:

- **يتضمن الأول**، وهو عملياتي، التدابير الأمنية والعسكرية وطنيًا (على الحدود) التي اتخذتها الجزائر منذ اندلاع الأزمة الليبية، في 2011، والتي وسَّعتها لتغطي تقريبًا كل حدودها البرية مع التركيز على الحدود مع تونس وليبيا والنيجرومالي.
- **فيما يتمثل الثاني** في مسارات تعاونية سياسية وأمنية ثنائية مع دول الجوار (تونس وليبيا ومالي والنيجر) بدعمها سياسيًا وماليًا (مساعدات وقروض)، وأمنيًا (حراسة الحدود، دوريات مشتركة، تقاسم المعلومات الاستخباراتية، تدريب قوى الأمن)، وحتى عسكريًا (مساعدات عسكرية، تسليح، تدريب...).

- أما الثالث؛ فهو إقليمي المستوى ومتعدد الأطراف ويتمثل من جهة في إطلاق مسارين ثلاثيين (الجزائر-تونس-ليبيا، والجزائر-تونس-مصر) للتعاون والتنسيق، يخصان الأمانة الليبية، وفي مبادرات لحشد جهود دول المنطقة وتنسيقها من جهة أخرى، ومنها مبادرة دول الميدان (الجزائر والنيجر ومالي وموريتانيا) التي أُطلقت عام 2010.
- فيما يُعنى الرابع بتسوية أزمات المنطقة باعتماد خيار التعاون والوساطة، حيث قادت وتقود الجزائر عدة وساطات في جوارها.
- أما الخامس، فيخص التعامل مع المكونات المحلية في بؤر الأزمات بعزل العنصر السياسي عن الإرهابي. تتوافق هذه المحاور/البدايل والمبادئ المؤسّسة لسياستها الخارجية والأمنية.³⁸ (بن عنتر، 2018)
- ضف إلى ذلك رفض بالأساس التدخل الأجنبي حتى ولو كان الأمر من بلد صديق كإستراتيجية لينة لعدم تهديد جيرانها، فقد رفضت الجزائر في 2013 طلب روسيا منحها تسهيلات بحرية مقابل مزايا عسكرية، مبررة رفضها بمبدئي السيادة وحسن الجوار مؤكدة امتناعها عن أي تهديد لجيرانها في غرب المتوسط وللولايات المتحدة (الوجود الأميركي في المتوسط³⁹).
- وبالموازاة مع سعي الجزائر لعدم تورطها في أي من الصراعات في تخومها فإنها تبذل "مجهودًا حربيًا" ضخماً، من حيث العُدّة والعتاد والمال، لحماية حدودها وبالتالي حدود جيرانها، فضلاً عن المساعدات التي تقدمها لهم:

الجدول رقم (1) يوضح إنفاق الجزائر العسكري 2010-2016 (مليار دولار)⁴⁰

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
10.654	10.413	9.953	8.642	8.001	7.603	5.313

المصدر: قاعدة بيانات سبيري

يفسر هذا المجهود الحربي المعتبر أهمية إنفاق الجزائر العسكري المرتفع، والذي تضاعف بين 2010 (5.313 مليارات دولار) و2016 (10.654 مليارات دولار). ويعود تسليحها القوي، خلال السنوات الأخيرة، إلى تمسكها باستقلالها الأمني وإلى عوامل بنيوية أخرى (تأخر متراكم في برامج تسليحها لأسباب داخلية) وطارئة، لكنها تنحو لتصير هي الأخرى بنيوية، والمتمثلة في القلاقل الأمنية في بيئتها الإقليمية، (الأزمات الليبية والمالية)، علمًا بأن جزءًا من الأسلحة الثقيلة، مثل المقاتلات، يُستخدم في مراقبة الحدود⁴¹.

- اعتماد المبدأ المزدوج القاضي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والتدخل الأجنبي، بما في ذلك عدم نشر قوات جزائرية خارج الحدود، جوهر عقيدة الجزائر الأمنية والموجّه الأساسي لسلوكها السياسي. فعلى أساسه رفضت التدخل في ليبيا وسوريا واليمن ومالي، وإن كان موقفها تطور وتغير مؤخرًا من خلال ما طرحته مسودة الدستور. مع رفضها كذلك المشاركة في القوة العربية المشتركة، والتي أُرجئ إنشاؤها إلى أجل غير مسمى، محذّرة من عسكرة العلاقات العربية البينية. وباسمها، رفضت الانضمام إلى "التحالف الإسلامي ضد الإرهاب" (ائتلاف يضم 34 دولة بقيادة السعودية). كما تنأى بنفسها عن النزعات والّزاعات الطائفية، وتحديدًا "الشرخ" السني-الشيوعي المُوظّف سياسيًا، في المشرق العربي، متمسكة باستقلالها الاستراتيجي. وقد تسببت مواقف الجزائر، على المستوى العربي، في خلق بعض التوتر مع فاعلين عرب ذوي توجهات وسلوكات تدخلية في المنطقة، إما بشكل مباشر أو عبر أطراف ثالثة. وعملاً بهذا المبدأ المزدوج أيضًا، ترفض الجزائر الانضمام إلى القوة المشتركة لمجموعة الساحل-5، وحتى إلى هذه المجموعة.⁴²

- و مع مطلع سنة 2019 و انطلاق حراك شعبي سلمي بالمظاهرات المحدودة جغرافيا ما لبثت أن تحولت إلى حراك شعبي واسع وشامل يوم 22 فبراير حيث عرفت كل أقطار الجزائر استجابة موحدة لنداء التظاهر بعد صلاة الجمعة انطلاقا من المساجد. وقد كان لمواقع التواصل الاجتماعي⁴³ دورا محوريا في اتساع رقعة هذه التظاهرات من خلال الدعوات الملحة والمتكررة للمواطنين من أجل التظاهر كل يوم جمعة بطريقة سلمية. وطالب الشعب بصفة سلمية تغيير النظام، أدى إلى فراغ مؤسسات دستورية على غرار مؤسسة الرئاسة و المعتبر شغورها مهدد لبقاء الدولة و استمرارية مؤسساتها، دفع المؤسسة العسكرية و التي رافقت الحراك السلمي العفوي توجت في الأخير بإجراء انتخابات رئاسية في 12 ديسمبر 2019، ضمنت استمرارية الدولة وعدم استغلال فراغها الدستوري كمطية للتدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للبلاد.

-ومع ظهور تهديد صحي متمثل في جائحة كورونا كوفيد 19، فقد سخرت الدولة كل الإمكانيات في ظل انكماش عالمي مس الاقتصاد بسبب الجائحة لضمان استقرار صحي واقتصادي باعتماد تدابير استعجالية سايرت التحكم في تفشي الفيروس واستقرار الجبهة الداخلية من أي انفلات.

- بمعية الاستراتيجيات الصلبة، فقد اعتمدت الجزائر في هذه المرحلة كذلك على الاستراتيجيات اللينة المبنية على سياسة الدعم ومسح الديون على مستوى المغاربي

والإفريقي، ولا نقول شططاً إن اعتبرنا الجزائر أهم عامل استقرار في الإقليم المغاربي- الساحلي؛ فهي تدعم، سياسياً ومالياً اقتصادياً وأمنياً وحتى عسكرياً، تونس ومالي والنيجر وليبيا (تستفيد هذه الأخيرة من الدعم السياسي والأمني). ويمكن التعبير عن هذا الدور بالتذكير ببعض الأرقام، فضلاً عن تلك الخاصة بالإففاق العسكري. فقد قدمت على سبيل المثال ما قيمته 100 مليون دولار لدول الساحل سنة 2017 في إطار مكافحة الإرهاب، كما قدمت مساعدات مالية لتونس في 2014، بقيمة 250 مليون دولار، فضلاً عن مساعدات أخرى (منها هبة وقروض بفوائد رمزية ووديعة لدى البنك المركزي التونسي) منحها إياها في 2011 عقب رحيل زين العابدين بن علي⁴⁴، إلا أن الجزائر تعاني منذ حوالي ثلاث سنوات شحاً في الموارد المالية جزأً تراجع عائداتها النفطية، ما يضع "استراتيجياتها اللينة" خصوصاً إقليمياً في تراجع، ولكن نسجل عودتها بعد انتخاب الرئيس عبد المجيد تبون وتدايعات جائحة كورونا الصحية مع دول الجوار بتقديم مساعدات مالية و مادية تكفل صون الحدود المشتعلة بسبب ما تعانيه دول الجوار من انفلات أمني .

خاتمة :

يمكن القول في الأخير أن العقيدة الوطنية الجزائرية منذ الاستقلال والمستمدة من ثوابت وبيان ثورة التحرير والمتراوحة بين الاستراتيجيات الصلبة التقليدية واللينة، تمكنت لحد ما من احتواء تهديدات تقوض سيادتها من أي تدخل خارجي رغم تطورات الوضع واستطاعت التكيف مع المستجدات ما يؤكد إلى حد ما صواب تصوراتها واستراتيجياتها المنتهجة حيال ذلك. وما تجدر الإشارة إليه أنه من المرجح أن تعيد الجزائر النظر في استراتيجياتها خصوصاً تلك المتعلقة بالعقيدة العسكرية للجيش الجزائري وفقاً لما حملته مسودة تعديل الدستور في المادة 31 منه، وعموماً فنجاح العقيدة الوطنية الجزائرية بمختلف استراتيجياتها الصلبة و اللينة في صون السيادة الوطنية ضد أي نوع من أنواع التدخل الخارجي راجع لتحقيقها للمقتضيات الآتية:

- التدابير الأمنية على الحدود ساهمت في الحد من انتشار التهديدات وفي حماية حدود بلدان تعيش اضطرابات أمنية.
- المسارات التعاونية الثنائية وثلاثية الأطراف حققت هي الأخرى بعض النتائج.
- تطوير قدرات القوات الدفاعية واحتلالها مراتب متقدمة عالمياً .
- اعتماد الجزائر الوساطة و مبدأ الحوار الشامل تجنباً لأي إقصاء لأطراف الصراع .

- السياسات الاقتصادية والاجتماعية وحتى بقصور مستوياتها إلا أنها حققت الأدنى المطلوب .
- أما عن التوصيات :
- ✓ تميم التعديل المقترح في مسودة الدستور المتعلق بالمادة 31 ، كون موقف عدم التدخل نسبيا لا يمكن الثبات عليه في حال أزمات مرتفعة الحدة خصوصا في دول الجوار (ليبيا و مالي) و ترك المجال لتدخل أطراف مهددة ، .
- ✓ الاعتماد على مسارات دولية غير تلك المتعلقة فقط بالمسار الإقليمي متعدد الأطراف و المتمثل في مبادرة دول الميدان .
- ✓ السعي نحو تحقيق استقرار أفضل في الإقليم المغاربي-الساحلي، بفعل التهديدات غير الدولية، وترهل الدولة في المنطقة واختراقها من قبل فاعلين كبار (قوى غربية) وصغار (دول الخليج، وتحديداً السعودية والإمارات).
- ✓ ضرورة امتلاك الجزائر كل الخيارات وكل الأوراق في استراتيجياتها بما فيها أساسا اللينة السلمية لضمان حجية وسيطرة أقوى.

الهوامش:

- ¹ د. أيمن أحمد الورداني : حق الشعب في استرداد السيادة ، ط1. مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 2008 ، ص93 .
- ² خديجة غرداين، إشكالية السيادة والتدخل الإنساني-حالة الدول العربية-، (رسالة ماجستير)، كلية الحقوق والعلوم السياسية: قسم القانون العام، جامعة تلمسان، الجزائر 2015 ، ص 11
- ³ د.أيمن أحمد الورداني، حق الشعب في استرداد السيادة،(القاهرة: مكتبة مدبولي 2008) ص ص11:37 .
- ⁴ محمد أحمد علي مفتي وآخر، السيادة وثبات الأحكام في النظرية السياسية الإسلامية،(مركز بحوث الدراسات الإسلامية: جامعة أم القرى)المملكة العربية السعودية 1991 ، ص ص13:17
- ⁵ محمد أحمد مفتي وسامي صالح الوكيل : السيادة و الإثبات الأحكام في النظرية السياسية الإسلامية د ط، مركز البحوث الدراسات الإسلامية، مكة المكرمة-السعودية، 1411هـ/1991، ص21.
- ⁶ محمد يوسف موسى ،نظام الحكم في الإسلام، دط ، دار الفكر العربي، القاهرة. ص100
- ⁷ ينظر: محمد أحمد مفتي وسامي صالح الوكيل ،السيادة واثبات الأحكام في النظرية السياسية الإسلامية، مرجع سابق، ص25.
- ⁸ إمام عبد الفتاح إمام: الطاغية "دراسة فلسفية لصور من الاستبداد السياسي"، سلسلة عالم المعرفة، رقم 183، الكويت، مارس 1994. ص24.
- ⁹ د. إسماعيل نوري الربيعي، في أصول السيادة والسلطة (بودان وهوبز وستراوس)، دفاتر السياسة والقانون، العدد العاشر، 2014م، ص53.
- ¹⁰ حفاظ عبد الرحيم وآخرون، السيادة والسلطة، الأفق الوطنية والحدود العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي (52)، بيروت، ط1/ نوفمبر 2006م، ص120.
- ¹¹ مصطفى، ناديا محمود، نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة إلى منظور جديد، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، 1985، ص9.

- ¹²د. نسيب أرزقي، مستقبل السيادة والنظام العالمي الجديد، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم الإدارية والقانونية، ج36، ص84، 1998.
- ¹³د. جميل صليبا، المعجم الفلسفي ج1، (بيروت: دار الكتاب اللبناني 1982) ص 678 .
- ¹⁴مراد وهبة، المعجم الفلسفي ط5، (القاهرة: دار قباء الحديثة 2007) ص349.
- ¹⁵د. ياسر العلوي وآخرون، معجم المصطلحات السياسية، معهد البحرين للتنمية السياسية 2014، ص41.
- ¹⁶ Joseph Raz, The Future of State Sovereignty, King's College London Law School Research Paper No. 2017-42; Columbia Public Law Research Paper No. 14-574; Oxford Legal Studies Research Paper No. 61/2017 (2017). Available at: https://scholarship.law.columbia.edu/faculty_scholarship/2069
- ¹⁷د/ محمد أرزقي نسيب: أصول القانون الدستوري والنظم السياسية، الجزء الأول، الطبعة الأولى، 1998، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص139.
- ¹⁸د. عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية، ج3، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2015، ص356.
- ¹⁹صادق علي: القانون الدولي العام، منشأة المعارف، الإسكندرية 1995، ص 103.
- ²⁰عوض الليمون، الوجيز في النظم السياسية ومبادئ القانون الدستوري، ط2، دار وائل للنشر، عمان –الأردن، 2016، ص42.
- ²¹عوض الليمون: مرجع سابق، ص 44.
- ²²محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1272، ص6
- ²³الموسوعة السياسية: التدخل الدولي، المصدر-<https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AF%D8%AE%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%88%D9%84%D9%8A>، اطلع عليه يوم: 2020/09/02، 11:48-8%
- ²⁴ Joseph Nye, **soft power, the means to success in world politics**, public affairs, New York, 2004, p. 5.
- ²⁵محمد المجذوب، القانون الدولي العام، منشورات الحلبي الحقوقية، 2003م، ص241.
- ²⁶ميثاق الأمم المتحدة، الموقع في 26 جوان 1945م في سان فرانسيسكو في ختام مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بنظام الهيئة الدولية، وأصبح نافذا في أكتوبر 1945م، وقد اعتمده الجمعية العامة في 17 ديسمبر 1963م، متوفر على الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة www.un.org
- ²⁷عبد الله بن عبد الحميد الأثري: الوجيز في عقيدة السلف الصالح، مكتبة الغرباء، تركيا، 2008، ص25
- ²⁸ merriam-webster. (2020, January 31). Consulté le february 2, 2020, sur Definition of doctrine: <https://www.merriam-webster.com/dictionary/doctrine>
- ²⁹(راغب الركابي: العقيدة الوطنية، موقع الحوار المتمدن العدد 4682 -4/2015/1، من الموقع: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=449051&r=0> بتاريخ: 2020/4/7 على الساعة: 18:39).
- ³⁰عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، الجزائر: المكتبة العصرية، 2005، ص93.
- ³¹وأ ج: تعديل الدستور: المسودة المقترحة بمثابة "قاعدة قانونية" لتدخل الجيش الوطني الشعبي، من موقع: <http://www.aps.dz/ar/algerie/88589-2020-06-22-14-08-42> نشر بتاريخ: 22 حزيران/يونيو 2020، اطلع عليه يوم: 2020/09/04-16:11
- ³² Cf. D.Guerid, industrialisation, classe ouvrière et sociologie : l exemple algérien, thèse de de Doctorat d'Etat en sociologie, Paris : Université Paris 7, 1994. p540-41
- ³³زريق المخامدي عبد القادر: نزاعات الحدود العربية، دط، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص 122.
- ³⁴بن عنتر، عقيدة الجزائر الأمنية: مرجع سابق

³⁵ Laqueur, Walter, "The Soviet Union and the Maghreb", in Alvin J. Cottrell and James D. Theberge (eds), *The Western Mediterranean: its Political, Economic and Strategic Importance*, (Praeger Publishers, New York, 1974), p. 221.

³⁶ بن عنتر، عبد النور، "الجزائر في مواجهة التهديدات اللادولتية"، السياسة الدولية، عدد 210، أكتوبر/تشرين الأول 2017، ص 101.

³⁷ قاسم عبد الستار.. الحراك العربي و الاطاحة بالديمقراطية (26 ديسمبر، 2015). تاريخ الاسترداد 22 جانفي، 2020، من المعرفة الجزيرة: <https://www.aljazeera.net/opinions/2015/12/26/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B7%D8%A7%D8%AD%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9>

³⁸ بن عنتر: عقيدة الجزائر الأمنية ، مرجع سبق ذكره .
³⁹ الجزائر رفضت طلبًا روسيًا بالحصول على امتيازات في قواعد بحرية"، القدس العربي، 16 أبريل/نيسان 2013، انظر: <http://www.alquds.co.uk/?p=34341> (تاريخ الدخول: 20 أبريل/نيسان 2018).

⁴⁰ SIPRI .Military expenditure by country .Solna: Sipri. from 2017.; <https://www.sipri.org/sites/default/files/Milex-constant-2015-USD.pdf> (Acceded 21 January 2020)

⁴¹ بن عنتر عبد النور: "إشكالية التسليح في المغرب العربي"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، عدد 3، ديسمبر/كانون الأول 2014، ص 31-62.

⁴² بن عنتر عبد النور. عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية (05 02، 2018).. تاريخ الاسترداد December 23, 2019، من مركز الجزيرة للدراسات:

https://studies.aljazeera.net/sites/default/files/articles/reports-ar/documents/387337d04de64cab820c7e8ed6b05c1f_100.pdf

⁴³ محمد قولال، نجح في تنظيم مسيرات مليونية وأربك المشهد السياسي، الفيسبوك، الحزب الأقوى، موقع الجمهورية بتاريخ: 16 مارس/آذار 2019، تاريخ الدخول: 17 مارس آذار 2019: <https://www.eldjournhouria.dz/art.php?Art=59806>

⁴⁴ انظر: "مساعدات جزائرية لتونس بقيمة نصف مليار دولار"، موقع الشروق، 4 مايو/أيار 2014، الموقع:

<https://www.echoroukonline.com/%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D8%A8%D9%82%D9%8A%D9%85%D8%A9-%D9%86%D8%B5%D9%81-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1> (تاريخ الدخول: 22 أبريل/نيسان 2018).